محمد بركة *

من أجل البقاء .... في سياق الوطن وقضيته

مدخل:

لم تبدأ نضالات الاقلية الفلسطينية العربية في اسرائيل في الفاتح من تشرين الأول من العام ٢٠٠٠، لكن لا شك ان احداث الهبة الشعبية الاخيرة للفلسطينيين هنا، التي ترافقت مع اندلاع الانتفاضة الثانية، سيجري تسجيلها كعلامة فارقة في صمود هذه الأقلية في وطنها وفي تأكيد انتمائها لشعبها الفلسطيني، ومن ناحية اخرى، كعلامة فارقة في تعامل المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة مع جزء من مواطنيها (٢٠٪) من خلال القتل والرصاص الحي والحصار الاقتصادي وبث اجواء عنصرية خانقة.

لقد كانت سنوات ما بعد النكبة وقيام اسرائيل وحتى اوائل الثمانينات ومنها حتى اليوم مرصوفة بالنضالات والتحديات والتضحيات من مقاومة التهجير والنفي العام ٤٨ الى النضال ضد هويات النفي وضد مصادرة الاراضي ومن اجل صيانة اللغة والتراث والحضارة واقامة المؤسسات والهيئات الشعبية والتمثيلية واقامة المشاريع الاجتماعية وصيانة الحقوق القومية والطبقية واليومية... ولن تجدي كل المحاولات لاعادة كتابة تاريخ هذا الجزء من الشعب الفلسطيني من خلال غمط هذا الفصل الاساسي من كفاحنا الذي جرى بقيادة الشيوعيين وحلفائهم والذي جرى في ظل معطيات ومواصفات كفاحية شبه مستحيلة.

في ضوء ذلك كله، فإن الجديد الابرز في الهبة الشعبية الاخيرة هو انفلات عنف المؤسسة الحاكمة ضد جماهيرنا الفلسطينية في اسرائيل، ويعود ذلك في اعتقادنا – من وجهة نظر السلطة – الى ما يلي:

١- رغبتها في «تلقيننا» درسا يفرض علينا حالة من الانكفاء والنكوص في سياق القرارات المصيرية التي تقف على عتبتها الدولة في لحظة الحقيقة التي تواجهها في المعادلة الحالية في المنطقة: الحل الدائم للقضية الفلسطينية.

٢- اخراج العرب في اسرائيل من دائرة الشرعية السياسية والاجتماعية ومن دائرة الاولويات الاقتصادية، ولذلك فقد سبق القمع والعنف السلطوي حملة تحريض مكثفة ضد النواب العرب، وليس صدفة ان يكون قسطنا في «الجبهة» كبيرا ليس بالصفة الشخصية انما لما تمثله الجبهة من تأكيد الانتماء الوطني ومن نقيض لحالة الانطواء والانكفاء

* طلبت «قضايا اسرائيلية» من محمد بركة رئيس قائمة (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) في الكنيست الاسرائيلي شهادته عن هبة المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل في تشرين الأول ٢٠٠٠ فكان هذا المقال.

السياسي سواء كافراز لحالة اذدناب سياسي او لحالة مزايدة قومجية انعزالية.

٣- اسرائيل في بدايات الانتفاضة الثانية ارادت ان تظهر امام العالم بأنها تواجه تهديدا لكيانها وليس معركة مشروعة ضد احتلالها في الضفة والقطاع والقدس، ولذلك جرى ترديد تلك الاسطوانة المشروخة بأن اسرائيل تحارب على حياتها على اربع جبهات: الضفة والقطاع وجنوب لبنان والعرب في اسرائيل.. في محاولة منها لخلط الاوراق ولتظهر بمظهر الضحية.

٤- هناك محاور يمينية متطرفة في قلب المؤسسة الحاكمة - الجيش والشرطة والمخابرات وغيرها- التي دأبت على انتاج مواقد للصدام مع المواطنين العرب الفلسطينيين في اسرائيل لمناكفة حكومة باراك و«سياستها التفريطية» بانها تستند الى اصوات هذا «الطابور الخامس.» ولكن الامر المثير، ولكن غير المفاجئ ان باراك وبن عامي اعطيا تغطية كاملة لحملة التحريض على العرب رغم غياب مصلحة موضوعية لهما في ذلك. الا ان للتحيز المطلق للمؤسسة الامنية في تعاملها مع العرب كان دائما القول الفصل.

في مواجهة الاتجاهات القسرية والطوعية لاخراجنا من السياق:

ان المعادلة الخلاقة التي ضمنت للأقلية العربية في اسرائيل بقاءها وقدرتها على التشكل الوطني والديمقراطي كمجموعة لها ملامح متماسكة هي ذلك التوازن الدقيق بين موضوعتي الانتماء الوطني والمواطنة، بحيث ان اصرارنا على انتمائنا الوطني للشعب الفلسطيني لا يلغي نضالنا كمواطنين في الدولة من اجل المساواة القومية واليومية في وطننا الذي لا وطن لنا سواه، ومن جهة اخرى ان لا يلغي او ينتقص نضالنا المدني من انتمائنا للشعب الفلسطيني وعدم التفريط بهذا الانتماء قيد انمله.

ولذلك فقد كان التيار المركزي الكفاحي في اوساط جماهيرنا العربية في اسرائيل وما زال يؤكد على رفض اي اشتراط لحقوقنا المدنية بالولاء للسلطة او للحزب الحاكم.. ورفض اي اشتراط لتمسكنا بهويتنا الوطنية بفرض عزلة تطوعية تصادر منا حقنا وواجبنا في التأثير على القرار السياسي في دولة اسرائيل او حتى التأثير على المجتمع اليهودي في اسرائيل لا بل واقامة جسور للتعاون المتكافىء العربي - اليهودي في مقاومة نهج السلطة الحاكمة ضد الشعب الفلسطيني وضد الاقلية العربية في اسرائيل وضد الديمقراطية.

وهذه الموضوعة الاخيرة تحتاج الى قدر كبير من الرؤية العميقة والقدرة على البت بين خيارات صعبة بعيدا عن اية ممارسة سياسية مرسومة بسراب مزاج اللحظة وضيق الافق.

ولذلك فان اي خطاب ظاهره قومجي ومؤداه فرض انعزالية كارثية تلعب في ملعب اليمين والسلطة باخراجنا خارج دائرة الشرعية والتأثير، ما هو الا خطاب يطلق للاستهلاك الآني ولا يملك اي افق استراتيجي يصون بقاء وحقوق وطموحات العرب في اسرائيل كاقلية قومية وكمواطنين ينشدون العدل والمساواة. من هنا فهي مستهجنة تماما حالات الرضى والغبطة تلك التي نشهدها كلما ازدادت قوة الاصوات العنصرية في المجتمع الاسرائيلي، بحجة ان في ذلك ما يقدم الدليل على انه لا سبيل امامنا الا الانعزالية والتقوقع بحجة انه لا يوجد احد نتعاون معه في المجتمع اليهودي.

ولكن الحقيقة ان الحاجة لاختراق هذا الفحيح العنصري تصبح اكثر الحاحا عندما يتصاعد بالذات وهو الذي يجد بالضرورة في التمترس والانعزالية ملعبه المثالي.

والحقيقة ان هذه المهمة - اختراق الفحيح العنصري - هي مهمة

شاقة للغاية سياسيا واجتماعيا ونفسيا، ولكننا لا نملك امام صعوبتها ان نرفع ايدينا استسلاما.

المساواة القومية والمدنية:

لقد وقفنا تاريخيا الى جانب النضال من اجل تحقيق الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين. وطرحنا دائما على الصعيد الاسرائيلي الداخلي موضوعة المساواة القومية واليومية، وهذه الموضوعة تحافظ على مركزيتها في مواجهة محاولات تغييبها من خلال مفاهيم التساوق مع السلطة (اليد لا تلاطم المخرز!!) او في مواجهة محاولات اجتزائها وقولبتها في قوالب ليبرالية محدودة (دولة جميع مواطنيها).

وهكذا فهمنا دائما ان حقوقنا اليومية تشمل المساواة للعرب في اسرائيل كمبدأ وليس كخطوات لا تتجاوز كونها مهدئات تنطلق من عقلية امنية (سياسة الجزرة والعصا) او كحالة مقايضة.

ولذلك فان اولى الخطوات التي قمت بها شخصيا بعد دخولي الكنيست كانت تقديم مشروع قانون تحت عنوان «قانون اساسي: المساواة للمواطنين العرب في اسرائيل» ليكون مرجعا وموجها في تعامل الدولة مع المواطنين العرب. وحتى مثل هذا الاقتراح الذي يبدو بديهيا في دولة تدعي الديمقراطية جوبه بحملة تحريض شرسة لأنه يناقض الطابع اليهودي للدولة.

وهكذا فهمنا دائما ان حقوقنا اليومية تشمل المساواة للعرب في اسرائيل كمبدأ وليس كخطوات لا يتجاوز كونها مهدئات تنطلق من عقلية امنية (سياسة الجزرة والعصا) او كحالة مقايضة.

وبالضرورة فان مفهوم الحقوق اليومية او المدنية او موضوعة المساواة عموما تشمل جميع قطاعات الحياة: السلطات المحلية والميزانيات وقضايا التعليم (بما في ذلك وضع مضامين برامج التعليم في المواضيع الانسانية) وقضايا الصحة والبنى التحتية وآفاق تخطيط البناء والسكن بما يتناسب وحاجات الزيادة السكانية والتطور والمشاركة المدنية والثقافية والمساواة في الوضعية القانونية والاعتراف بنا كاقلية قومية.

وهكذا فهمنا دائما ان حقوقنا القومية تشمل نقاط تماس مع حقوقنا المدنية ولكنها ابعد منها وهي تشمل الحق في الارض ورفض مفهوم ما يسمى باراضي الدولة على انه ارض اليهود فقط، وهي تشمل ايضا صيانة اللغة والحضارة والتراث ومركبات الانتماء وتشمل حقنا في القرى المهجرة (علما بأن اكثر من ربع العرب في اسرائيل لاجئون في وطنهم) وحقنا في ان نكون جزءا من خريطة حل قضية اللاجئين بشكل عام غالبيتهم الساحقة ممن ينتمون الى قرى ومدن فلسطينية موجودة داخل حدود اسرائيل) وتشمل ايضا حقنا في المساهمة من خلال موقعنا كمواطنين في اسرائيل في كفاح شعبنا الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال والعودة.

ولا بد ان الجميع يذكر تلك الحملة الهستيرية التي عمت اسرائيل شعبا ومؤسسة حاكمة ومؤسسة قضائية واجهزة اعلام في اعقاب الاقوال التي كنت قد ادليت بها في ندوة بيرزيت (٢٠٠٠/١١/٤) بهذا الشأن. ان هذه الحملة تشكل حالة اعتراف من المؤسسة الحاكمة بفشلها في اشتقاق فصيلة عربية جديدة منا هي فصيلة «عرب اسرائيل.»

وهكذا فان المقولة الشعبية التي اطلقها قائدنا الراحل توفيق زياد قادرة على اختزال المركب الانساني الديمقراطي ومركب الاعتزاز الانتماء الوطني في مقولة بسيطة واحدة: «شعبنا ليس افضل شعب في العالم، ولكن لا يوجد شعب في العالم افضل من شعبنا.»

معايير المناعة الكفاحية:

وعليه، والى جانب ما اسلفناه حول الاسقاطات الكارثية للتطوع بتبني حالة الانعزالية عن السياق العام في اسرائيل فاننا ندرك ان علينا مقاومة مثل هذه الحالات الاجتزائية في داخل الانتماء الوطني من خلال بث مناهج طائفية وحمائلية وجبهوية. ولذلك فان جزءا لا يتجزأ من مشروعنا الوطني والحضاري كان دائما صيانة المناعة الشعبية والجماهيرية والتي تعرضت في السنوات الاخيرة الى هجمة عنيفة من اوساط تتلفع بالدين بينما هي تلقى التشجيع والدعم من اوساط سلطوية ومنها اوساط في اليمين المتطرف، كما حدث في ازمة الناصرة (اواخر ٩٧ حتى ٢٠٠٠) وهي تجد اليوم تعبيرات في محاولات تعميق سلخ الطائفة الدرزية عن شعبها من خلال دعاة سياسيين متواطئين مع احزاب يمينية وتجنيد متطوعين في الجيش من العرب على كافة طوائفهم ومن خلال القرارات في الجهاز العسكري بوضع جنود عرب في مقدمة آلة القمع الاسرائيلية للانتفاضة، كما تجد تعبيرات عنها في محاولات استنطاق عملاء السلطة لضرب الهيئات الوحدوية للجماهير العربية من ناحية ومحاولة ابتداع اطر تمثيلية داجنة من ناحية اخرى.

في محصلة اوضاعنا الداخلية فان احد معايير صيانة الانتماء الوطني هو تفويت الفرصة على اليمين وعلى المؤسسة لتهميشنا وتهشيمنا وتفريقنا

وتجزئتنا ولذلك لا يمكن ان تكون وطنيا بالمعنى الكامل في واقع الجماهير العربية في اسرائيل بدون خطاب ديمقراطي تقدمي انساني واضح.

وفي محصلة أوضاعنا الداخلية فان احد معايير صيانة الحقوق المدنية للاقلية العربية في اسرائيل هو الالتزام بوجهة نظر واضحة في القضية الاجتماعية الطبقية لانه من غير الممكن التحيز للحاجات المدنية والاجتماعية لجماهيرنا بدون رؤية الاضطهاد ذي الطابع الطبقي الى جانب الاضطهاد القومي الواقع على جماهيرنا العربية (انظر معدلات الدخل عند العرب التي تساوي ٤٥٪ من المعدلات عند اليهود وانظر تقرير الفقر الذي يشير الى ان نصف الاطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر هم من العرب الى جانب ان ٤٠٪ من الفقراء هم عرب بينما العرب يشكلون ٢٠٪ من السكان في اسرائيل).

لذلك لا يمكن ان تكون وطنيا بالمعنى الكامل في واقع الجماهير العربية في اسرائيل بدون خطاب يساري طبقي واضح يعتمد مبادىء العدالة الاجتماعية.

وفي محصلة اوضاعنا الداخلية فان احد معايير صيانة المناعة الشعبية والكفاحية لجماهيرنا هو الالتزام بالوقوف بحزم في مواجهة مناهج التفرقة او الانتظام السياسي او الاجتماعي على اسس طائفية او حمائلية او مناطقية.

نحن ومعركة شعبنا الفلسطيني من اجل السيادة والاستقلال:

لقد تمسكنا منذ النكبة بمبادئ السلام العادل وبخاصة ان الشيوعيين هم الذين قادوا مسيرة الحضور والانتماء لهذه الاقلية التي بقيت في وطنها في مواجهة كل المخاطر بالاساس كنتيجة لحالة صمود وتشبث بالوطن وليس تعبيرا عن نوبة انسانية هبطت على الحركة الصهيونية، وبخاصة ان الشيوعيين في عصبة التحرر الوطني كانوا قد دعوا الى القبول بقرار التقسيم لضمان حقوق الشعب الفلسطيني ولقطع الطريق على الامبريالية البريطانية آنذاك والحركة الصهيونية اللتين ارادتا وأد الحق الفلسطيني في الدولة والكيان المستقل بمشاركة الرجعية العربية.

ولذلك لم يباغتنا وصول العالم العربي كدول وكمجموع الى تبني مبدأ التقسيم في فلسطين وتبني مبدأ السلام كخيار استراتيجي لاحقا.

مما لا شك فيه ان لهذا الشعار – الخيار الاستراتيجي – تبعاته على الصعيد الفلسطيني في هذه المرحلة التي نعيشها وخاصة انه يسقط الحرب كوسيلة لانجاز الحقوق، الامر الذي يجب ان يؤسس خطابا

متكاملا ومتناغما لانجاز هذه الحقوق ويراهن على:

- اولا: الحركة الشعبية الشاملة لمقاومة الاحتلال وتعبيرها الأرقى هو الانتفاضة الشعبية.
- ثانيا: التفاوض باعتباره ترجمة لرفض الاحتلال والاصرار على الحقوق المشروعة الى انجازات سياسية ملموسة.
- ثالثا: المراهنة على التضامن العربي بما يتعدى اعتبارات وحاجات الانظمة الى التضامن الشعبي العربي كما برز في الحضور الشعبي الى جانب الانتفاضة الثانية في عواصم الدول العربية.
- رابعا: المراهنة على الرأي العام العالمي وعلى آفاق حضور رسمي وشعبي للشرعية الدولية في سياق التفاوض ورعاية عملية التفاوض وفي سياق التضامن العالمي مع حقوق الشعب الفلسطيني.

* خامسا: المراهنة على التأثير على الرأي العام في اسرائيل كشكل من اشكال التأثير على القرار السياسي في اسرائيل في اتجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ورأينا عدة محطات وبنسب متفاوتة لامكانيات التأثير على القرار السياسي في اسرائيل من خلال تبلور اتجاهات احتجاجية او مجتمعية في الرأي العام فيها.

وهذا الموضوع يعيدنا ثانية الى دور الجماهير العربية الفلسطينية هنا في الاسهام من خلال موقعها في كفاح الشعب الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال والعودة. هذا الدور يتلخص فيما يلي:

- اولا: النشاط الشعبي الجماهيري الفلسطيني عندنا من خلال

مظاهرات واعتصامات ومهرجانات سياسية للوقوف الى جانب شعبنا الفلسطيني خاصة في المحن والمفترقات الصعبة.

- ثانيا: الالقاء بالوزن السياسي والاجتماعي للعرب في اسرائيل في الخريطة السياسية فيها لترجيح المناهج التي تنحو نحو مواقف اكثر تقدما بالنسبة للسلام العادل، خاصة ان وزننا السياسي ضئيل في المعادلة الاسرائيلية في قرار الحرب ولكن لا غنى عنه في قرار السلام.

- ثالثا: العمل مع اوساط ديمقراطية او ملتزمة بعملية السلام او يسارية في داخل المجتمع الاسرائيلي وتقوية التعاون معها للتأثير على القرار السياسي من ناحية ولكسر حالة التمترس المعادية لشعبنا ولحقوقه وذلك كتعبير عن دور مضاعف: وطني وديمقراطي.

- رابعا: تدعيم صمود شعبنا من خلال تقديم وجمع الاغاثة الغذائية لشعبنا في مواجهة الحصار التجويعي لكسر الانتفاضة ونحن نستطيع ان نشهد بارتياح الظواهر المؤثرة والتجاوب الجارف من ابناء الاقلية الفلسطينية في اسرائيل لاغاثة شعبهم اثناء الانتفاضة الاولى العام ١٩٨٧ والثانية العام ٢٠٠٠.

- خامسا: دورنا المنوط بنا في المساهمة في استيعاب عودة اللاجئين في مرحلة إنجاز الحل العادل للقضية الفلسطينية الاسرائيلية

نحن والقرار الفلسطيني:

والسؤال الآن، ماذا يعني القاء وزننا السياسي في الخريطة السياسية في اسرائيل في اتجاه ترجيح السلام العادل وحقوق الشعب الفلسطيني؟ نحن ندرك ان المؤسسة الحاكمة في اسرائيل وبخاصة اليمين تتحدث عن الفلسطينيين في اسرائيل كـ «طابور خامس» او «من يأتمرون باوامر م،ت،ف» او انهم «يقفون الى جانب اعداء الدولة» ولذلك فسلوكنا وقراراتنا وتصريحاتنا موجودة دائما تحت المجهر، الامر الذي يحتاج الى فهم كامل ومثابرة وشجاعة لملامح واهمية دورنا والا نترك الموضوع للارتجال والعمل «على التساهيل» او للنرفزة الاغترابية السطحية.

من ناحية اخرى فان سلوكنا السياسي يجب الا يصب في خانة الاوساط الاكثر عدائية للشعب الفلسطيني، الامر الذي يطرح اشكالات شاقة مثل – المفاضلة المفروضة علينا احيانا بين اوساط صهيونية فيما بينها او ما اصطلحنا على تسميته بالمفاضلة بين السيئ والاسوأ، او مثل حقيقة ان الاعتراض المشروع على اتفاق او مشروع سياسي على الساحة الفلسطينية هو امر عادي وديمقراطي بينما تبني هذا الاعتراض قد يجمعك (كفلسطيني) على الساحة السياسية في اسرائيل مع الاوساط الاشد عداء للشعب الفلسطيني.

بالطبع، بالامكان تجاوز هذه المآزق والاسئلة الصعبة من خلال اتخاذ مواقف سلبية وتبني اجوبة سهلة تضعك خارج سياق وخارج معادلة الواقع وترميك خارج معادلة التأثير. ولذلك رأينا ان سلوكنا وحاجتنا الى التأثير على الواقع والقرار السياسي في اسرائيل يجب ان يكون محكوما بتوجه ديمقراطي تقدمي اسرائيليا، وللتمسك فلسطينيا بالثوابت الفلسطينية: الدولة والسيادة (بما في ذلك فك المستوطنات والسيادة على مصادر المياه والعودة والقدس).

ان خصوصية واقعنا لا تؤهلنا لامرين:

١– نحن لا نستطيع ان نكون جزءا من الاطياف السياسية في المجتمع الفلسطيني السيادي في اطار الحل المطروح فلسطينيا وعربيا وعالميا.

٢– نحن لا نستطيع المزاودة على القرار الشرعي الفلسطيني طالما انه يقع في اطار الثوابت الفلسطينية، ولا نستطيع افشال اتفاق وقعته القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني من خلال دورنا في الخريطة السياسية في اسرائيل، وكل مزاودة من هذا القبيل، سواء قصد صاحبها ذلك ام لم يقصد، تصب في المحصلة في خانة الاوساط الاكثر عدوانية للشعب

من ناحية اخرى فان سلوكنا السياسي يجب الا يصب في خانة الاوساط الاكثر عدائية للشعب الفلسطيني، الامر الذي يطرح اشكالات شاقة مثل - المفاضلة المفروضة علينا احيانا بين اوساط صهيونية فيما بينها او ما اصطلحنا على تسميته بالمفاضلة بين السيئ والاسوأ، او مثل حقيقة ان الاعتراض المشروع على اتفاق او مشروع سياسي على الساحة الفلسطينية هو امر عادي وديمقراطي بينما تبني هذا الاعتراض قد يجمعك (كفلسطيني) على الساحة السياسية في اسرائيل مع الاوساط الاشد عداء للشعب الفلسطيني.

الفلسطيني في المجتمع الاسرائيلي.

بطبيعة الحال فان هذين الامرين الاخيرين لا يلغيان حالة وحاجة التحاور والاتفاق والاختلاف مع الطروحات المتداولة على الساحة الفلسطينية، ولكن وبالضرورة ليس من خلال هيكليات القرار السياسي الاسرائيلي لانه محكوم باصطفاف قوي مختلف كليا، فحيث يبدأ الحد الاقصى للتجاوب مع حق الشعب الفلسطيني في الخريطة السياسية في اسرائيل قد يبدأ الحد الادنى لقبول الشعب الفلسطيني بذلك في خريطته السياسية.

القطب الثالث في الخريطة السياسية الاسرائيلية:

من هنا جاءت دعوتنا في اطار التنافس الحالي على رئاسة الحكومة في اسرائيل (باراك وشارون) لانشاء قطب ثالث في الخريطة السياسية قد لا يكون تجسيدا كاملا للحق الفلسطيني ولكنه يؤسس حالة اكثر تقدما في اسرائيل في انجاز السلام العادل ويلغي محاصرة الخيارات بين يمين الوسط متمثلا بباراك واليمين واليمين المتطرف متمثلا بشارون. ان دعوتنا هذه كانت تدرك سلفا محدودية المرشحين المحتملين لإشغال هذا القطب الثالث، ولكن هذا الخيار سيؤدي لاحقا الى اجراء اصطفاف قوي جديد مختلف استراتيجيا عما هو قائم في الخريطة السياسية الاسرائيلية.

ورأينا ان هذه الدعوة حيوية في الحالتين أي حالة وجود افق حقيقي للتوصل الى اتفاق سلام عادل ودفعه من خلال القطب الاكثر التزاما بعملية السلام الى امام وبالمقابل في حالة اقامة حكومة يمين او ما يسمى بحكومة طوارىء بين شارون وباراك تضع نصب عينيها انتاج حالة طوارىء (بمعنى تصعيد القمع ضد الشعب الفلسطيني) للابقاء على حكومة الطوارئ، وعندها – هناك حاجة لصوت معارضة جاد في اسرائيل.

نحن لا نرغب ولا نعتقد ان ذلك صحيح ان بامكان كل العرب ان يكونوا في سلة واحدة مقابل كل اليهود في سلة واحدة، فمن يطرح السلام كخيار استراتيجي لا يستطيع تجاوز هذه النتيجة بينما الحالمون بالحل المبني على القوة في الجانب الاسرائيلي لا بل على مقولة ان ما لا ينجز بالقوة بالامكان انجازه بمزيد من القوة هم المعنيون بالمعادلة المبنية على انعزالية مطلقة بين المجتمعين العربي واليهودي في اسرائيل.

نحن ندرك ان السلام العادل (المبني ايضا على اسقاط مخطط يهدف الى فرض تبعية الدولة الفلسطينية اقتصاديا للولايات المتحدة ولاسرائيل) يفتح آفاقا لتعاون متكافئ بين الدولتين وبين الشعبين ويفتح آفاقا لفرز مدني اجتماعي طبقي في داخل المجتمع في اسرائيل وينشىء مناخا افضل

لتحصيل الحقوق القومية والمدنية للاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل وبالمقابل يفتح الفرصة لتبني اولويات اجتماعية وديمقراطية في المجتمع الفلسطيني السيادي.

في النهاية، لا شك ان الاجواء التي نعيشها والمعبقة برائحة الدم الفلسطيني المسفوح ظلما وعدوانا بيد الاحتلال الاسرائيلي تملؤنا بالغضب الساطع والمشروع ولكنها تحتم علينا ان نعمل لتحقيق رسالة الشهداء ورسالة العدالة ورسالة الشعب الفلسطيني وترشيد كل الطاقات والامكانيات المتاحة لوقف نزيف شعبنا الفلسطيني من خلال الدولة والقدس والعودة.